تحت أضواء خافته خلال السنوات الماضية ووتيرة التعليم الديني «أهلي وخاص وشرعي» تشهد توسعاً غير مدروس، لأن بعضها لم يكن تحت إدارة واشراف حكومي، حتى أن البعض منها بدأ بالقفز على الضوابط والمحددات الدستورية والقانونية ومنظومة الشروط التي تنظم عملها ونشاطاتها المصاحبة- الموضوعة من قبل وزارتي التربية والتعليم والاوقاف والارشاد..

هذا المنحى أدى الى جملة من اختلالات تمثلت بعجز قائم في مدارس التعليم العام في مدرسي مواد القرآن الكريم والتربية الاسلامية واللغة العربية.

والأخطر تحول بعض هذه المدارس والمراكز والأربطة عن الهدف التربوي التعليمي الذي يعمق وحدة وتماسك الاجيال في المجتمع الى العكس.

لهذا كله سارعت الحكومة قبل نحو ثلاثة أشهر الى تشكيل لجنة تنفيذية فنية مشتركة من وزارتي التربية والتعليم والاوقاف والارشاد تتولى عملية «مسح وحصر وتقييم نشاط هذه المنشآت تمهيداً لوضعها تحت ادارة واشراف حكومي»..

وفي هذا الإطار التقينا رئيس اللجنة التنفيذية الفنية العليا ووكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع توحيد التعليم الأخ محمد هادي طواف- لمعرفة مهمة اللجنة- والاختلالات القائمة وكيف سيتم معالجتها؟

حوار/عبدالله محمد حزام

رئيس اللجنة التنفيذية الفنية العليا لتقييم التعليم «الأهلي والخاص والشرعي»..لـ«الثورة»:

اللجنة تسعى لوضع كافة المنشآت التربوية والتعليمية والارشادية تحت ولاية الدولة

● في البدء نريد صورة موجزة عن اللجنة وعملها؟

- لقد تم تشكيل اللجنة التنفيذية الفنية المشتركة والمشكلة من وزارتي التربية والاوقاف والارشاد لحصر ومسح وتقييم التعليم الديني والشرعي والأهلي والخاص ومدارس ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومافي حكمها بالجمهورية- وقد جاء تشكيل اللجنة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٣م الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩م.

وذلك من أجل الوصول الى تقييم موضوعي لحال وواقع التعليم في اليمن «حكومي وخاص» بحيث يتسنى لنا وضع هذه الأطر ضمن المنظومة القانونية التي تشرف عليها الحكومة، لهذا اختيرت اللجنة التي أرأسها من الجهات ذات العلاقة والمعنية بالشأن التربوي والتوعوي والارشادي في بلادنا.

تكوين فكرة

● كيف تجري الأمور الآن ومن أين بدأتم؟

- طبعاً في البدء قمنا بانزال تعميم لمحافظي المحافظات وأمين العاصمة ومديري عموم مكاتب التربية والاوقاف بالمحافظات بغرض حصر المنشآت المشار اليها لتكوين فكرة عن حجم وكثافة هذا النوع أو ذاك من التعليم في كل محافظة وعلى مستوى الوحدات الادارية بالجمهورية.

يتسنى لنا بعدها تصميم وطباعة الاستمارات وبقية وثائق الحصر والمسح بحيث تكون الصورة واضحة أمام لجان وفرق العمل الميداني المشكلة لهذا الغرض كما نقوم كلجنة عليا بزيارات مجدولة للمحافظات لشرح طبيعة المهمة ووضع السلطات المحلية في الواجهة لمتابعة سير عمل اللجان لضمان الحصول على بيانات مستوفاة، وكل هذا سيضمن لنا دقة العمل وعدم الوقوع في الارتجالية والعشوائية والاجتهادات، ويضمن أيضاً الخروج بقرارات سليمة في مرحلة التقييم النهائي والشامل- ففحص ودراسة ومراجعة وتحليل هذه البيانات والمعلومات سيمكننا من وضع أيدينا على نقاط القوة والضعف واقتراح القرارات والحلول اللازمة لاصلاح كافة الاختلالات.

مرجعية التقييم

● يوجد عدة قوانين تنظم سير العمل في الحقل التعليمي سواءً كان عاماً أو خاصاً أو أهلياً وأيضاً شرعياً- ماهي مرجعيتكم في التقييم الذي أنتم بصدده؟

- هذا صحيح لكن مرجعيتنا أولاً الدستور والقوانين النافذة كالقانون العام للتربية والتعليم رقم ٤٥لسنة ١٩٩٢م والذي تم دمج المعاهد العلمية في وقت سابق بموجبه وأيضاً مدارس البدو الرحل.

وأيضاً القانون رقم «١١» لسنة ٩٩م المنظم للتعليم الأهلي والخاص- وقانون وزارة الأوقاف والارشاد ولائحته التنفيذية المنظمة لعملية بناء المساجد وإدارتها وكذا الاربطة الدينية وملحقاتها- فهذا القانون ولائحته يحدد ضوابط الاشراف والرقابة على كل الأنشطة التي تدور بداخل هذه الأماكن.

اضافة الى كل ذلك الثوابت الوطنية والدينية وحاجة المجتمع لهذا النوع أو ذاك من التعليم وبرامج التوعية والارشاد وبمايتواءم ومتطلبات العصر والتنمية في البلاد.

وضع طبيعي

● ماالهدف الذي تتوخونه من خلال اللجنة؟

- نتوخى قضية هامة وهي وضع كافة المنشآت التربوية والتعليمية والارشادية والتوعوية بما في ذلك دور العبادة تحت الولاية العامة للدولة كوضع طبيعي تم العمل به منذ العهد الأول للاسلام وماتلاه في عهد الدويلات الاسلامية، وأجزم بأن هذا ليس افتئاتاً على حق أحد.

دعوى غير صحيحة

● لكن هناك بعض الأطراف السياسية ترى في عملكم هذا مصادرة لحق دستوري وهو حقها في فتح مراكز ومدارس تعليمية خاصة- كيف تعلقون على ذلك؟

- للأسف الشديد هناك من التنظيمات السياسية والجماعات الدينية ذات النفس الحزبي والسياسي والمذهبي والطائفي والعنصري تسيء إساءة بالغة عند تفسيرها لما ورد في الدستور والقوانين النافذة مستغلة الأجواء الديمقراطية والحريات التي ينعم بها يمننا الحبيب، في ظل القيادة الحكيمة والمخلصة لفخامة الاخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية.

وأدلل على عدم صحة دعواهم انه لايوجد في دستور أو قوانين أي دولة من دول العالم مايجيز للاحزاب والتنظيمات السياسية والجماعات والطوائف الدينية والمذهبية الحق في بناء المدارس أو المساجد أو أي منشأة تربوية أو تعليمية أو إرشادية لاستغلالها كمطية لتدريس النشء والشباب معتقداتها ونهجها الفكري والسياسي وذلك حفاظاً على وحدة رؤى وأهداف ومنطلقات الأجيال وصوناً للثوابت الوطنية للمجتمع التي تحفظ وحدته وتماسكه وتأكيداً لهذا كان الرسول الأعظم محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم يحرص بنفسه على إمامة المسلمين في الصلاة والوعظ والتوعية أو يكلف من يرى فيه الخير والصلاح سواءً للتدريس أو خلافه وعلى نهجه سار الخلفاء الراشدين ولم يكن ذلك محصوراً في مجتمع المدينة ومكة بل كان نظاماً معمولاً به على مستوى الأمصار التابعة للدولة الاسلامية من خلال الولاة والنواب كل ذلك من أجل الحرص على وحدة وتماسك المسلمين، والا لما أقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على هدم واحراق مسجد ضرار الذي كان الهدف من بنائه محاربة الله ورسوله والمؤمنين.

ونحن لانبتدع جديداً فهذا الأمر موجود منذ العهد النبوي والراشدي وماتلاه من حكم الدويلات الاسلامية حتى عهد الإمامة البغيض الذي دفناه في الـ٢٦ من سبتمبر وظل جاثماً على مقدرات الشعب اليمني طيلة ١٢٠ سنة ومع ذلك اخضعوا بناء المساجد وإمامة الصلاة والتدريس أو بناء المدارس أو المساجد لموافقة الإمام شخصياً وسلطة الدولة

ونقول لهؤلاء الذين يقولون بأن الدولة تسعى من خلال هذا الأمر الى وضع كل المؤسسات التربوية تحت اشرافها أن يتقوا الله في أنفسهم وفي الاجيال التي تريد من يحفظ لها هويتها الوطنية والاسلامية الصحيحة بعيداً عن الغلو والتطرف والأفكار المضللة التي تحاول المساس بوحدة وترابط المجتمع وتهدد الوحدة الوطنية..

لكن أؤكد هنا على أن الدستور والقوانين أعطت الحق لكل الناس أن ينشئوا لهم أحزاباً سياسية وفقاً للقانون النافذ وأن يصدر كل حزب صحيفة باسمه لنشر أفكاره وبرنامجه السياسي والانتخابي وأن ينافس في الانتخابات حتى أعلى المناصب بما فيها الرئاسية.

مايحتاجه المجتمع

● المرئي الآن هو اتساع أرضية هذا التوجه نحو بناء مدارس دينية تحت مسمى العمل الخيري والاجتماعي، وقد زاد العدد خلال الآونة الأخيرة هل أنتم عازمون على أن تتولوا إدارة هذه المدارس والمراكز جميعها؟

- أي مدرسة أو مسجد أو مركز أو رباط أنشئ من قبل شخصيات اعتبارية أو مؤسسات خيرية أو مذهبية بدون موافقة الدولة سيتم اخضاعها لعملية الحصر والمسح والتقييم في ضوء البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها عن هذه المنشآت إدارة وعاملين بها بالإضافة الى أي مسجد أو رباط أو مدرسة أو مركز تم بناؤها وتشغيلها بموافقة الدولة ولكنها خرجت عن الشروط والمعايير الواجب الأخذ بها وشطت عن الثوابت الوطنية وبالتالي سيتم اخضاع الجميع لعملية الدراسة والتحليل والتقييم الشامل وصولاً الى اقتراح القرارات والمعالجات الموضوعية التي ستتقدم بها اللجنة الفنية والتنفيذية العليا الى مجلس الوزراء للبت فيها بعد دراسة مناهجها وحاجة المجتمع لهذا النوع أو ذاك من التعليم والارشاد والتوعية وذلك في حدود امكانات الدولة..

فقد آن الأوان لمعالجة كافة الاختلالات التي يعاني منها نظامنا التربوي والتعليمي والارشادي والاعلامي وكل مايشكل ثقافة وفكر المجتمع في ضوء الدستور والثوابت الوطنية والدينية وبما يتواءم ومتطلبات العصر.

مراكز وهمية

● مؤخراً تصاعدت حدة شكاوى الإدارات المدرسية والمراكز والحلقات التابعة للأوقاف والارشاد من وجود عجز في مدرسي مواد القرآن الكريم والتربية الاسلامية واللغة العربية في وقت يوجد فيه عدد كبير من مدرسي هذه المواد- اين الخلل من وجهة نظركم؟

- هناك عدد كبير من المدرسين المتخصصين لتدريس المواد المذكورة تصرف لهم رواتب من الدولة والبعض لديهم أكثر من راتب ولكنهم متفرغون لتدريس هذه المواد صورياً وفي الحقيقة هم متفرغون للعمل الحزبي والمذهبي والشخصي وإثارة النعرات في أوساط المجتمع بحجة تدريس وخدمة كتاب الله ومايتصل به من مواد وقد اتضح لنا أن الكثير من المدارس والمراكز والحلقات وهمية وفي أحسن الأحوال لاتتوفر بها الشروط والمعايير الواجب توافرها من حيث عدد الطلاب والنصاب القانوني من الحصص للمدرسين وزمان ومكان الدراسة وعندما نعُد الخطط لإعادتهم الى التدريس بالمنشآت التابعة لوزارة التربية والتعليم والاوقاف والارشاد والمكتملة الشروط التي ينص عليها القانون وتعاني عجزاً في المدرسين صاحوا وتباكوا هم ومن يقف وراءهم متهمين الدولة بمحاربة تدريس كتاب الله والمواد المتصلة به.

لهذا حصل العجز.. وعلى أية حال دعوتي للدولة بأن تضع كل هذه المدارس والاربطة والحلقات المسجدية تحت رقابتها والاشراف عليها مباشرة وادارة وتوجيه كافة أنشطتها وفقاً لحاجة المجتمع مالم فتعتبر مقصرة أيما تقصير ومسئولة عن كل مايقوض دعائم ووحدة المجتمع وتدني المستوى التربوي والتعليمي والارشادي والثقافي لدى الاجيال فإمكانات ومستلزمات التربية والارشاد مشتتة نتيجة التوسع غير المدروس في تلك الجوانب التعليمية والتربوية التي تعيق حركة التوسع في التعليم العام النوعي والمبني على خطط مدروسة...

وبالتالي نأمل من القرارات التي ستتمخض عن اللجنة الوصول الى رؤى تساهم في رفع المستوى العلمي والتعليمي في بلادنا من خلال هيكلة التعليم ووضع ضوابط مهمة داخل العملية التعليمية بما يحقق نوعية جيدة من المخرجات.

عمل شامل

● وماذا عن رياض الاطفال والمدارس الخاصة هل تدخل ضمن مهمة اللجنة؟

- عملية جمع البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها في مرحلة المسح والحصر للمنشآت المستهدفة والقائمين عليها والعاملين بها ستكون شاملة لكافة انواع المدارس والمراكز والمساجد والاربطة ومواقع الارشاد والتوعية بما فيها ذات النفس الحزبي والمذهبي والطائفي وكل مايفرق ولايوحد بما في ذلك الحكومية منها إن وجد..

لأنها في نظر القانون والمجتمع تتعارض مع الدستور والقانون والثوابت الوطنية..

فهناك العديد من المدارس والمراكز والمساجد التي تتبع وزارتي التربية والاوقاف تمويلاً استطاع المتسللون ان ينفذوا اليها وآنا اسميها ولاحرج «كدار العلوم العليا» بمديرية شعوب بأمانة العاصمة، والتي بدأت تكرس وترسخ فكر الإمامة البائد بالرغم من أن المنهج الحكومي هو الواجهة لنشاطهم المصاحب وايضاً حلقات الدرس بالجامع الكبير بصنعاء والتي تفرغ لها مئات من التربويين.

بحجة التدريس لكن للأسف تحول عدد من تلك الحلقات والأنشطة والفعاليات الخاصة بها الى بوتقة تصب لصالح بعض الأطر الحزبية والمذهبية- ولهذا ستخضع كل هذه المدارس والمراكز للمسح والحصر والتقييم لأنها خرجت عن الثوابت والدستور والقانون.

رؤية أعم

أخيراً.... هل تحملون رؤية جديدة حول مناهج هذه المدارس والمراكز؟

- ننظر للموضوع بشكل أعمً لأننا سنقترح مايعالج كل الاختلالات سواءً كانت ادارية أومالية وتشريعية أو مايتعلق بالمناهج والكادر التدريسي وتدارس هذا الأمر مع الجهات المعنية الأخرى التي لها صلة بالحقل التربوي والتعليمي والارشادي والثقافي ضماناً لوحدة رؤى ومنطلقات الأجيال حاضراً ومستقبلاً..

□ محمد هادي طواف

□ مرجعيتنا الدستور والقوانين والثوابت الوطنية والدينية لتقييم واقع التعليم الديني والخاص

□ العجز القائم في بعض مدارس التعليم العام سببه مدارس تحفيظ ومراكز وهمية

□ يجب العمل على حفظ الهوية الوطنية والاسلامية للاجيال بعيداً عن التطرف والغلو..

أشواق

عبدالكريم الخميسي

حديقة: برلين..!!

● ماذا استفادت (صنعاء) من عامها الثقافي الأول؟ كم هي المرافق التي أنجزت؟ وكم هي الفنادق التي بنيت؟ وكم هي الحدائق التي أنجزت؟ وكم هي السجون التي اغلقت؟ وكم هي المكتبات التي أفتتحت؟ وكم هي المسارح التي أنشئت؟ لا شيء من هذا كله سوى تزويق البيوت القديمة بالجص الأبيض، وسوى حديقة واحدة جوار السكن المتواضع لأمين العاصمة، تلك الحديقة التي اطلقوا عليها اسم (حديقة برلين) مع أنه اسم على غير مسمى فبينها وبين (حدائق برلين) بُعد المشرقين.

● وبما أن عام صنعاء الثقافي أوشك على الرحيل، وقد لا يعود إلا بعد ربع قرن على الأقل، فلا بأس أن نتدارك الزمن، ونطالب بحديقة واسعة لأطفال صنعاء التاريخية في الساحة الكبيرة الواقعة خلف قبة (البكيرية) وساقترح أن نسميها : حديقة غمدان.. تخليداً لـ(قصر غمدان) الذي كان ومازال هيكله العظمي يطل على تلك الساحة المهملة!!

● صحيح أن هذا الطلب قد جاء في الوقت الضائع، ولكن :«ما لا يدرك كله لا يترك جله»، وإذا لم يتيسر التمويل الخارجي فالبركة في تجارنا الكبار الذين تعملقوا في هذه المدينة الرائعة وعلى أعناقهم واجب وطني تجاه عاصمتهم التي ترفع الرأس وتطول (الرقبة)..!!

■ لمن يهمه الأمر:

●(اسم) المواطن الكهل الذي تعرض للضرب من رجال مكافحة "التسول" موجود لدينا.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

هل نقول شكراً لاعضاء مجلس الأمن؟؟

■،، هل نقول للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن شكراً لأنكم صوتم مع القرار العربي الذي طالب اسرائيل بوقف المذابح التي ترتكبها في غزة.. وأن نقبل منكم العذر على طريقة «العين بصيرة واليد قصيرة»، وأن نلوم فقط الولايات المتحدة التي عطلت القرار باستخدام الفيتو.

● هل يكفي اسقاط الواجب من عاتق هذه الدول الكبرى «بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين» وهي الأربع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب امريكا وجميعهم يمتلكون حق استخدام الفيتو.. هل يكفي اسقاط واجب الدول الاربع برفع الايدي بالموافقة على القرار العربي، أو بالصمت ومع السلامة.. وتستمر «اسرائيل بممارسة عادتها القديمة والجديدة» بقتل الفلسطينيين وتدمير منازلهم وزج المئات منهم بالسجون الاسرائيلية.

● هذه الدول لا يمكن أن يقبل منهم أي عذر ولن يغفر لهم أي ذنب طالما استمرت اسرائيل بعدوانها وعنجهيتها ضد الفلسطينيين، فهم مثل الولايات المتحدة لديهم الصلاحية في استخدام الفيتو، ولديهم سطوة ونفوذ يمكن أن تؤثر في مسار الاحداث.

هذه الدول لعبت في كثير من الصراعات وعدلت مسارها وتبنت قرارات في مجلس الأمن في أمور كثيرة واثنين منها لم يجف حبر الورق منهما.

الأول يتعلق بالوضع في دارفور وفيه تهديد مباشر وقوي للسودان، وفي قضية سودانية صرفة التزمت السودان بمعالجتها وطالبت بمساعدة الدول على اعانتها وشهدت المنظمات الدولية على جدية الحكومة السودانية في ايجاد الحلول المناسبة لمواجهتها.

وهذا القرار قدم من المجموعة الاوروبية ومنها فرنسا وبريطانيا.. والقرار الثاني ضد سوريا ولبنان ومقدمة من الولايات المتحدة وفرنسا وفيه تشدد فرنسي صريح.. وخلال شهر فقط كان عنان قد رفع تقاريره إلى مجلس الأمن يحذر ويتوعد الدول العربية الثلاث.

أما ما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ضد اسرائيل فهي عبارة عن رصاص الممثلين «الفشينج» مجرد صوت وبعضها يعطلها ويكتم أنفاسها الفيتو الامريكي فأين المعايير الاخلاقية.. وأين العدالة الدولية.. وأين رد الفعل العربي؟؟

lariky@maktoob.com